# إمكانية تنمية صادرات الجزائر في ظل الإنضمام للبريكس

# The Possibility for the Development of Algerian Exports through BRICS Membership

**دحـــو سليمان**
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية، (الجزائر)،
dahou.slimane@univ-ghardaia.dz

**حاكمـــي براهـيم**
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية، (الجزائر)،
hakmi.brahim@univ-ghardaia.dz

**لخضري حفيظة**
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة، (الجزائر)،
hafidalakhdari4@gmail.com

تاريخ الاستلام: 01 /2024/01 تاريخ القبول: 12 /2024/01

**ملخص:**

تحتل اقتصاديات دول الـ BRICS مراتب متقدمة على الصعيد الدولي، حيث تتقاطع مصالحها المشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد متعدد الأقطاب، بهدف كسر الهيمنة الغربية ورسم معالم نظام دولي متعدد الأقطاب تستطيع التموقع فيه بارتياح تام. وكما تعتبر إستراتيجية تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خيارا إستراتيجيا لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، تنويع مصادر الدخل، مواجهة تقلبات أسعار النفط، وكذا لمواكبة التحديات المطروحة لتنمية الصادرات بكفاءة وفاعلية.

حيث جاءت هذه الدراسة كمحاولة لوصف تأصيل نظري لإمكانية تنمية صادرات الجزائر في ظل الانضمام لـ BRICS، لنتوصل في الأخير إلى أن الانضمام للمجموعات الدولية دور يسهم في تحسين فعالية الأداء التصديري.

**كلمات مفتاحية:** انضمام.للمجموعات.الدولية.، بريكس.، زيادة.الصادرات.الجزائرية.، اقتصاد.عالمي.

**تصنيف JEL : L81, M31,M13.**

**Abstract:**

The economies of BRICS countries hold advanced positions on the international stage, where their common interests intersect towards the transformation into a new multipolar global economy. This collective endeavor aims to break Western hegemony and establish a multipolar international order that satisfies all involved parties. Additionally,

strategically diversifying Algerian exports beyond hydrocarbons is considered pivotal for implementing the economic revitalization program, addressing income source diversification, overcoming fluctuations in oil prices, and efficiently meeting the challenges posed by increasing exports.

This study aims to provide a theoretical foundation for understanding the possibilities of developing Algerian exports within the framework of BRICS membership. Ultimately, the conclusion is drawn that participation in international groups significantly enhances the efficiency of export performance.

**Keywords:** Participation in international groups; Brics; Developing Algerian exports; Global Economy.

**Jel Classification Codes:** L81, M31, M13.

حاكمي براهيم: hakmi.brahim@univ-ghardaia.dz

## 1. مقدمة:

تسعى الجزائر للانضمام لمجموعة الـ BRICS، باعتبارها تكتل اقتصادي وسياسي عالمي بارز يضم كلا من دولة البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا فهو يستقطب إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط كالسعودية وإيران ومصر. حيث تعتبر هذه المنظمة سوق واعدة نظرا لأنها تمثل 24% من الاقتصاد العالمي و15% من التجارة العالمية و18% من الناتج الاقتصادي العالمي و40% من سكان العالم و30% من مساحته[1](واثق، 2019). وفي ظل سعي الجزائر إلى تنويع وتنمية صادراتها خارج المحروقات لاسيما بعدما شهدت قيمتها ديناميكية غير مسبوقة، أين قفزت من 5 إلى 7 مليار دولار نهاية سنتي 2021 و2022 على التوالي، ليتم تسطير هدف بلوغ 13 مليار دولار نهاية سنة 2023 [2](حاكمي، دحو، و مراكشي، 2023)، ولتحقيق الهدف الجديد 30 مليار دولار آفاق سنة 2030، يتولد لنا طرح الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة إنضمام الجزائر لـ BRICS، في تنمية الصادرات خارج المحروقات؟** وللإجابة على هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الفوائد المرجوة من الانضمام لـ BRICS وعلاقتها بالصادرات الجزائرية؟
- وما هي آليات وأدوات تنمية الصادرات؟ وأهميتها في التنمية الاقتصادية؟

**فرضية الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة، قمنا بصياغة الفرضية التالية: **لا يسهم إنضمام الجزائر لـ BRICS، في تنمية صادراتها خارج المحروقات؟**

**أهداف الدراسة:**

من خلال ما سبق نطمح لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التطرق لفكرة البريكس وكذا القدرات الإنتاجية والتصديرية للجزائر وفوائد انضمامها للمجموعة الدولية.
- التطرق إلى أهم الآليات لتنمية الصادرات.
- التطرق لدور الصادرات في التنمية الاقتصادية.

**منهجية الدراسة:**

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وللإجابة عليها، سنعتمد المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لدراستنا ولتلاؤمه مع موضوعها سيتم وصف الظاهرة موضوع دراستنا من خلال جمع البيانات والمعلومات من مختلف المراجع والمنشورات العلمية ومواقع الانترنت.

## 2. مجموعة الـ BRICS سبيل للتحول نحو اقتصاد عالمي جديد

### 1.2 فكرة مجموعة الـ BRICS:

حسب اللورد **جيم أونيل** جاءت فكرتها من رحم هجمات 2001/09/11 على الو م أ، قائلا "إن العالم لن يستمر في الخضوع إلى الأمركة ولكنه سيستمر في عولمته"، مشيرا لحاجة العالم لبناء اقتصادي أفضل يهدف في جوهره لمنح مساحة أكبر لدول التكتل داخل الحوكمة العالمية، حيث سميت آنذاك بـ"BRIC" قبل انضمام دولة جنوب إفريقيا، ويعد أول من صاغ فكرة مجموعة بريكس **جولدمان ساكس** في دراسة أجريت بعنوان "بناء اقتصاديات عالمية أفضل لدول بريكس"[3](واثق، 2019). والبريكس تعتبر منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، ليكن اسمها مختصر على الحروف الأولى لأسماء الدول المشاركة: Brazil, Russia, India, China, and South Africa[4](عاشور حاجم، 2016).

ويرى الكثير أن التجسيد الفعلي للفكرة جاءت بعد الأزمة العالمية 2008 التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات المتقدمة، ليعقد رؤساء الدول قمة بروسيا 2009 وأجمعوا على ضرورة تأسيس نظام عالمي

متوازن يسهم في تعزيز التعاون الدولي[5](واثق، 2019)، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدأت ملامح تشكيلها بمبادرة وزراء خارجية الصين، البرازيل، الهند، روسيا ثم انضمت لها سنة 2011 جنوب إفريقيا(BRICS, 2021).

## 2.2 مجموعة البريكس بالأرقام:

قوتها تظهر من خلال وتيرة نمو أعضائها، وعدم تصدع اقتصادياتها بعد الأزمة المالية سنة 2008، إضافة إلى القوة الديموغرافية حيث يقطن المجموعة حوالي 3مليار نسمة بنسبة 42.1% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة 39,7مليون كم$^2$ بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة، كما تقترب هذه المجموعة من التوسع في عدد أعضائها بعدما تقدمت 23 دولة للانضمام لها رسميا: الجزائر، السعودية، مصر، الكويت، المغرب، فلسطين، الأرجنتين، بوليفيا، فنزويلا، البحرين، بنجلاديش، بيلاروسيا،كوبا، إثيوبيا، هندوراس، إندونيسيا، إيران، فيتنام، كازاخستان، نيجيريا، السنغال، تايلاند، الإمارات، إضافة للعديد من الطلبات غير الرسمية[6](إسراء، 2023).

وفي حال قبول الأعضاء الجدد فالناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء سيرتفع إلى 32.66 تريليون دولار، ومهما كان عدد الأعضاء فستبقى الصين المهيمن الأكبر على التكتل من حيث الناتج المحلي الإجمالي والذي يتخطى نسبة 59%، كما تحتل اقتصاديات المجموعة مراتب متقدمة على الصعيد العالمي لترتب: الصين في المرتبة الثانية، الهند الرابعة، روسيا السادسة، البرازيل التاسعة، وجنوب إفريقيا في المرتبة الخامسة العشرون:

**جدول1: يوضح الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022 للدول الأعضاء الحاليين، وبعض طلبات العضوية**

| الأعضاء الحاليين | | المتقدمين للعضوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 06 أعضاء جدد بداية 2024/01/01 | | بعض الطلبات | |
| **الصين** | 19.37تريليون دولار | السعودية | 1.06 تريليون دولار | إندونيسيا | 1.39 تريليون دولار |
| **الهند** | 3.74 تريليون دولار | الأرجنتين | 641 مليار دولار | فنزويلا | 482,35 مليار دولار |
| **البرازيل** | 2.08 تريليون دولار | الإمارات | 499 مليار دولار | بنغلاديش | 420 مليار دولار |
| **روسيا** | 2.06 تريليون دولار | مصر | 387 مليار دولار | الجزائر | 233 مليار دولار |
| **جنوب إفريقيا** | 399 مليار دولار | إيران | 367 مليار دولار | البحرين | 44 مليار دولار |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| / | إثيوبيا | 126.78 مليار دولار | بوليفيا | 44 مليار دولار |

**المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات القمة الـ15 المنعقدة بجنوب أفريقيا يوم 22 و2023/08/24 ومنشورات البنك الدولي https://bit.ly/3Ruph5e.**

### 1.3.2 الأرجنتين خارج البريكس "مات الانضمام قبل أن يولد":

كانت إدارة البريكس قد أجلت دعوة فنزويلا وبوليفيا –الحريصتين على الانضمام– وعجلت بضم الأرجنتين ما حتم إعلان خروجها فعلا وهذا بقرار من رئيسها الجديد[7](عبير، 2024). وإن جاءت دعوتها مثقلة سياسيا تزامنا مع المخاض السياسي المعاش زمن الرئيس **ألبرتو فرنانديز** ما يطرح احتمال رحيل حكومتة اليسارية، وقد جرت الرياح بما لم تشته السفن لينجح **خافيير ميلي** رئيسا في 2023/11/19 ما أتاح له قرار الفصل وإبطال الإنضمام رسميا –مات الانضمام قبل أن يولد– بعد إرساله خطاب **لبوتين** المكلف برئاسة الدورية، معللا ذلك بأن السياسة الخارجية لحكومته الجديدة تختلف في نواح كثيرة عن سياسة الحكومة السابقة، فالأمر كان متوقعا من **ميلي** لافتخاره بأهم شريكين لحكومته –الو م أ وإسرائيل–وهو من كانت لهجته عنيفة إتجاه البريكس أثناء الحملة السياسية [8](Admin، 2024).

### 2.3.2 البريكس 2024، توسع المجموعة يظهر آفاقا مشرقة لها:

بعد توجيه الدعوى لستة دول لعضويتها، رسميا تم إنضمام خمس دول –ما عدا الأرجنتين– وهي: السعودية، مصر، الإمارات، إثيوبيا، إيران بدءا من سنة 2024 (عبير، 2024). لعل التوسع يؤدى إلى مضاعفة هيكل العضوية لـ10 أعضاء مدعمة بالثقة الكبيرة لمستقبل البريكس، وهو ما سيقوى آليات التماسك والتأثير لتصبح قوة اقتصادية تحقق منافع في الشؤون الدولية، ويتبع الاتجاه العالمي نحو التعددية القطبية، وهذا بالعمل مع الشركاء الموضحين على الخريطة الجديدة للبريكس 2024.

خريطة مجموعة البريكس 2024

**Source:** https://bit.ly/3OfxkSP

وتعليقا على نتائج انضمام الجديدة، البريكس مستعدة للاستجابة لتكون إحدى ركائز نظام عالمي جديد أكثر عدلا ومتعدد المراكز، وذلك هو سبب توسيعها بهدف الاستحواذ على 37% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و46% من عدد سكان العالم. كما إن التوسع في الأعضاء يعتبر نقطة انطلاق جديدة للتعاون بين الدول العشرة ما يجلب قوة جديدة لآلية تعاون التكتل ككل، ويزيد من تعزيز قوة السلام والتنمية العالميين، وتحديث المجموعة شيء مميز يحمل في طياته رسالة مفادها أن مستجدات البيئة الدولية بوصفها سريعة تغير تفرض على جميع الدول تشكيل نفسها بما يواكب متغيرات العصر.

## 4.2 مجموعة البريكس وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والتقني:

تسعى لتصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة مجموعة (G-7) والتي تستحوذ على 60% من الثروة العالمية، ورغم عضوية جل دول البريكس في الهيئات الدولية WTO و(G-20) ما خلق مشكلة مع هذه الأخيرة خاصة في ضوء عاملين رئيسين:

- التشابه الكبير في الأهداف بين المجوعتين.
- هيكل العضوية حيث تضم البريكس حاليا 06 دول فاعلة داخل مجموعة العشرين.

لذا تعمل البريكس على تصحيح إختلالات أسواق المال التجارة الدولية والنظام المالي الدولي، وكذا التركيز على الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال تعزيز التعاون والأمن والسلام على مستوى العالم، وخلق نظام اقتصادي عالمي ثنائي القطبية لكسر الهيمنة الغربية بحلول 2050[9](واثق، 2019).

كما لا يقتصر التعاون بين دول المجموعة على الجانب الاقتصادي وحده، بل كذلك الجانب السياسي قصد تعظيم المنافع وزيادة جرعة تأثيرها دوليا[10](Eid balbaa, 2023)، كما أظهرت العديد من القضايا السياسية درجة التنسيق داخل الكيان على غرار الأزمة السورية حين وقفت الصين عدة مرات بجانب روسيا وضد الو م أ، وخلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 جويلية 2015 عقدت بجمهورية باشكورتوستان الروسية قمتين دوليتين لكل من منظمتي بريكس وشنغهاي للتعاون[11](قويدري، 2020)، والتي أسفرت عن عدة قرارات ترجمت بالموقف المشترك للأعضاء إزاء العديد من القضايا السياسية – مكافحة الإرهاب– كما دعت لتوحيد الجهود اتجاه القضايا التي تشغل الرأي العام دوليا لتتقاطع مصالحها وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد، يهدف لإرساء دعائم نظام دولي متعدد الأقطاب وكان من الواضح على إثر هذه القمة رغبة البريكس في إحداث تأثيرات في السياسة الدولية، وذلك بتفعيل أجندتها السياسية إلى جانب الاقتصادية لكسر الهيمنة الغربية[12](معلم، 2022)، ولرسم معالم نظام دولي تستطيع الدول الأعضاء التموقع فيه بارتياح تام لتصبح قوة صاعدة في العلاقات الدولية من خلال[13](واثق، 2019):

- ثراء الدول الأعضاء بالموارد والطاقات، والتي تملك منفردة قدرات معتبرة اقتصاديا وعسكريا.
- تقاطع مصالح الأعضاء والأهداف المشتركة كسبيل للتحول نحو اقتصاد عالمي جديد.

كما ترجمت أهدافها لزيادة وتيرة التعاون التقني سعيا منها لإنشاء كابل إنترنت لتفادي عمليات الجوسسة[14](setiawan, alatas, & nathaniela, 2023)، وسعيها لخفض التعاملات الدولارية بين

الأعضاء وخلق مؤسسات اقتصادية مستحدثة بنك NDP وصندوق احتياطي الطوارىء لتعزيز التعاون بين الأعضاء وتقوية عصبها الاقتصادي دوليا[15](قويدري، 2020).

## 5.2 الفوائد المرجوة من الانضمام للبريكس وعلاقتها بالصادرات الجزائرية

### 1.5.2 الطاقة والغذاء:

- **الفائدة الأولى للجزائر**: تتمثل في توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، كأن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا تمثل 41% من سكان العالم و24% من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية[16](واثق، 2019). وبمأن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم ما يعني قدرتها على استيعاب كل الصادرات الجزائرية من الغاز والنفط (زرواطي، 2022)، كما بالإمكان تخصيص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز وابرام عدة اتفاقيات دولية جديدة[17](BRICS, 2015).
- **الفائدة الثانية**: إمكانية بيع الجزائر لنفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو، وأن تتحول إلى البترو–يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الو م أ في حال ما اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن، وهو ما يشكل دعما لدول بريكس التي تسعى إلى الحد من هيمنة الدولار الأمريكي[18](زرواطي، 2022).
- **الفائدة الثالثة**: ستتعلم الجزائر درسا من روسيا، وكيف تحولت من المستورد الأكبر للقمح والمواد الغذائية –أيام الاتحاد السوفيتي– إلى المصدر الأكبر له في العالم بزعامة رئيسها بوتن الذي قال مؤخرا "إن عملية التخلي عن الدولار في العلاقات بين دول الأعضاء قرار لا رجعة فيه"[19](BRICS, 2021) ومع ازدياد الأزمة الغذائية في العالم، فالجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض إلى العالم كفرصة وجب عليها استغلالها[20](أمين زرواطي، 2022).
- **الفائدة الرابعة**: إمكانية الحصول على قروض ميسرة من بنك البريكس الذي سينشأ برأس مال 100 مليار دولار ومساهمة فيه بمبلغ 1.5مليار دولار لتفادي الشروط القاسية للمؤسسات المالية الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي حذر الرئيس منها في خطابه أمام البرلمان بغرفتيه مجتمعتين.

### 2.5.2 تنمية الصادرات الجزائرية:

حققت صادرات الجزائر 56.5مليار دولار، منها 49.5مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7مليار دولار صادرات خارج قطاع المحروقات نهاية سنة 2022. ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة نوعية في الصادرات مقارنة بعام 2021 بزيادة بنحو 17مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدرة من الغاز والسلع خارج المحروقات[21](hakmi, dahou, & merrakchi, 2023). إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت سنة 2021 أكثر من 121مليار دولار، كما تنتج الجزائر نحو 130مليار م$^3$ من الغاز الطبيعي سنويا صدرت منه رقما قياسيا في 2022 بلغ 56مليار م$^3$، بينما استهلكت نحو 50مليار م$^3$، وللحفاظ على نشاطها تضخ نحو 30مليار م$^3$ في الآبار. وبهدف الوصول إلى الهدف المسطر كثفت من استثماراتها في قطاع المحروقات لتخصص 40مليار دولار وتحقق اكتشافات هامة سنة 2022 من النفط والغاز، وأبرمت عدة شراكات مع شركات متعددة الجنسيات: أوكسدونتال الأمريكية إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية بهدف استغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج والرفع من أداء اقتصادها خارج المحروقات، ما سيسمح لها بمواصلة تحقيق نسب عالية جدا في سياق الاستجابة للشروط الموضوعية للبريكس، وحاليا تسارع الخطى من أجل مضاعفة الإنتاج من الطاقات المتجددة – الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء– بإبرام عقود شراكة مع كلا من ألمانيا وإيطاليا، بهدف إنتاج وتصدير كميات أكبر نحو أوروبا مستقبلا. وكما تسعى حاليا لتصدير الكهرباء بعد الاكتفاء محليا حيث تنتج حوالي 25ألف ميغاواط، غير أنها تستهلك في أوقات الذروة –فصل الصيف– 17 ألف ميغاواط مقابل 11 ألف ميغاواط فقط –فصل الشتاء–(محدث، 2022). كما تراهن على رفع صادراتها خارج المحروقات إلى 13مليار دولار نهاية سنة 2023، والانتقال لتسطير هدف جديد 15مليار دولار نهاية سنة 2024، بعدما نجحت نسبيا كسب رهان 5 و7مليارات دولار نهاية سنتي 2021 و2022 على التوالي، لتعتمد قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال غزوها للأسواق الإفريقية والأوربية[22](حاكمي، دحو، و مراكشي، 2023)، وتسريع العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى

أسواق غرب إفريقيا، وكذا تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء، والتحرك لفتح فروع بنكية جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وكذلك فتح معارض دولية، وتنشيط الاستثمارات – المنتجة بدل الوهمية– في قطاع المناجم لاسيما استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي –غار جبيلات– والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب، لتسهم مستقبلا عضوية الجزائر داخل المجموعات الدولية لاسيما تكتل الBRICS ليمنح لها الدور المثالي على الساحة الدولية وهو ما يمكنها من إستغلال الفرص الدولية الجذابة، ويعزز تجارتها الخارجية، لتصبح لها القدرة على مواجهة التحديات الدولية الراهنة من خلال العمل المشترك مع الأعضاء، ويوطد العلاقة لأطول مدة بهدف تصدير الفائض نحو السوق الخارجي وتخفيف من العجز في الميزان التجاري، وهو ما يدعم العملة المحلية أكثر ويستقطب الاستثمارات الأجنبية.

### 3.5.2 زيادة الناتج الداخلي الخام:

ناتجها الداخلي الخام يعتبر المعيار الأكثر عقبة أمام انضمام الجزائر للتكتل، والذي بلغ 233مليار دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه 5187دولار نهاية سنة 2022 هذا حسب ما كشف عنه الوزير الأول للجزائر، والذي أشار كذلك لتحقيق الميزان التجاري الجزائري فائضا خلال نفس الفترة بقيمة 26مليار دولار كما يتوقع الاستمرارية في العام المقبل، رغم تراجع أسعار المحروقات[23](محدث، 2022). غير أن الناتج الداخلي الخام لدولة جنوب إفريقيا –كأصغر اقتصاد في البريكس– يقدر بـ419 مليار دولار[24](واثق، 2019)، أي ضعف الجزائر لذلك وضع الرئيس هدف تحسين الناتج داخلي الخام كهدف للانضمام، وهو قابل للتحقيق لكنه يرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014 تجاوز سقف 200 مليار دولار وبلغ 213.8 مليار دولار سنة 2014 هذا بعدما تجاوزت أسعار النفط سقف 100دولار للبرميل[25](صالحي، 2021)، وزيادة إنتاج النفط ليبلغ 1.5مليون برميل يوميا، غير أن الإنتاج حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا هذا بالنظر إلى الحصة المحددة من طرف أوبك+ والأسعار من المتوقع أن تكن في حدود 70 و100 دولار للبرميل إلى غاية نهاية سنة 2023، كما تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الذي يكثر عليه

الطلب في الدول الأوروبية ومضاعفة إنتاجيته بهدف رفع الناتج الداخلي الخام[26](محدث، 2022). والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات لاسيما السياحة وهذا بتسهيل الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح الفروع البنكية بالدول التي تقطن بها الجالية.

## 3. الملفات المطروحة على جدول أعمال مجموعة البريكس

مجموعة بريكس تسعى لـ[27](BRICS, 2014) :

- زيادة الدول الأعضاء في المراحل المقبلة والتداول بالعملات المحلية في التجارة البينية.
- خلق اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب، والتوازن في العلاقات الاقتصادية.
- تشكيل لجنة فنية لإصدار عملة مشتركة محتملة وإنشاء نظام مدفوعات مشترك.
- اتخاذ قرارات من شأنها تغيير في بعض المفاهيم والمعادلات والعلاقات في الاقتصاد الدولي.
- دعم اهتمام الأعضاء بالقارة السمراء وقضاياها التنموية وتلك المتعلقة بالاستثمارات.
- إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ لدعم الأعضاء من أجل سداد الديون بهدف تجنب ضغط السيولة وتمويل البنية التحتية والمشاريع المناخية خاصة في البلدان النامية.
- مناقشة الأدوات للتخلص من هيمنة النظام الاقتصادي العالمي.
- مناقشة الاستخدام المحتمل للعملات البديلة لحماية بنك NDP من العقوبات، والتخطيط لقطع التعامل بالدولار في التجارة الدولية على نطاق أوسع وبأقل المخاطر[28](o'neill, 2001).
- عدم الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتفعيل مؤسسات بديلة كالبنك آسيوي لتنمية.

## 4. آليات وأدوات تنمية الصادرات

### 1.4 إستراتيجية تنمية الصادرات:

يعرفها[29](محمود حامد عبد الرزاق، 2006) على أنها "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية". أما Krouger 1981 بأنها "الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال الحوافز السعرية لصالح صناعات بدائل الواردات". كما تنحصر سياسة تشجيع الصادرات في مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة بهدف التأثير على كميتها وقيمتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق العالمية[30](حاكمي و لخضري، 2023).

### 2.4 سياسة الدعم والإعانات:

من بين أشكال الدعم نجد:

- الاستثناءات الضريبية أو الإعفاء من ضريبة الأرباح.
- الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة.
- إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير.
- تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية والدعم غير المباشر.
- الدعم المالي المباشر، لاسيما بعد تأسيس الصندوق الخاص بترقية الصادرات Fspe سنة 1996 والمخصصة موارده لدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق المنتج المحلي في الأسواق الخارجية (Ministère du commerce, 2021)[31].

كما يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام لهذه السياسة كلا من[32](د مصطفى بابكر، 2006):

- مرونات الطلب في السوق المستوردة ومرونات العرض في الدول المصدرة لتحديد معدل الدعم.
- حجم دعم السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.
- الإتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

### 3.4 السياسات الجمركية:

نجد عدة أساليب جمركية وأنظمة تستخدم لتسهيل الأنشطة التصديرية:

- **نظام السماح المؤقت**: أي الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الدروباك drawback**: وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الإيداع**: أي إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية.
- **المناطق الحرة**: لتحقيق نجاحها يجب مراعاة[33](عبدالقادر، 2008):
  - تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم.
  - تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي التي تسهم في تطوير الكوادر الإدارية والفنية.
  - ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية.
  - منع الترخيص لإقامة صناعة تصديرية قبل التأكد من جاهزية أسواق التصدير.

### 4.4 السياسات التوجيهية:

تتمثل في مختلف الإصلاحات والبرامج بهدف خلق بيئة مواتية لتنمية الصادرات، فتحرير التجارة الخارجية يجعل سياساتها والإجراءات الإدارية والرقابة والمعايير التقنية كمكونات مهمة في التأثير على تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الدولية، وبالتالي فدور الدولة لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات(د مصطفى بابكر، 2006، صفحة 6)، وتتمثل أهم أدوات هذه السياسة في[34](بابكر، 2006):

- توفير مناخ تنافسي وتهيئة بيئة ملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب لنقل تكنولوجيات الإنتاج.
- تأهيل الكوادر وتدريبها المهارات اللازمة لاستغلال الفرص الدولية وغزو الأسواق لاسيما من خلال: وضع سياسات لتنمية مهارات التسويق الدولية والتفاوض الدولي في ضوء المتغيرات المعاصرة.

## 4.5 بناء إدارة متكاملة للنشاط التصديري:

يتعامل نشاط التصدير مع متغيرات الأسواق العالمية، ولإنشاء إدارة وطنية تهتم بمتابعة وتنفيذ خطط النشاط التصديري بصورة متكاملة وتعمل على إزالة العراقيل بدءا من مرحلة الإنتاج إلي طرح المنتج في السوق الأجنبي مرورا بمراحل التجهيز، التعبئة، التغليف، النقل، خدمات التمويل، التأمين، الإجراءات الجمركية، الشحن للأسواق الخارجية إلى غاية الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية، لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق المستهدفة وفقا لتوقعاته[35](عبد الحميد و مطر، 2009).

**الشكل 01: يوضح: الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات**

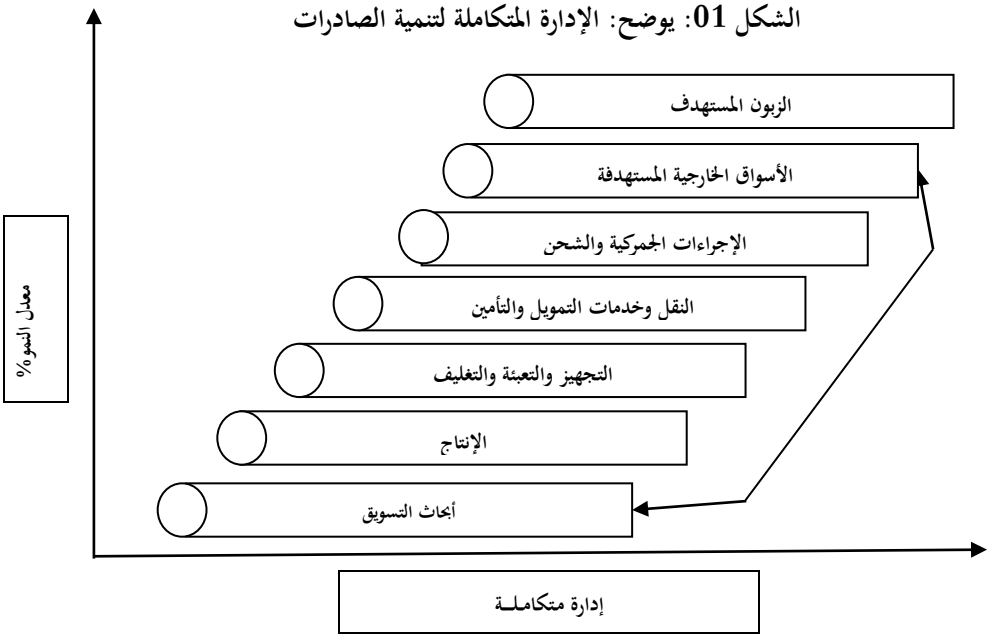


**المصدر**: (عبد الحميد و مطر، 2009، صفحة 04)

### 6.4 تخفيض قيمة العملة:

إن تخفيض قيمتها يعد عملية ذات طابع تقني، بهدف تغيير قيمتها بالنسبة لمعيار مرجعي سواء كان ذهبا أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة ومن إلى جميع العملات المختلفة (Gerard Lelarge, 1993)[36]. وتستخدم هذه السياسة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاحها يتوقف على توفر مجموعة من الشروط أهمها[37](د عبد المجيد قدي، 2006):

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة ما يؤدي لتخفيض قيمتها إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- عدم قيام الدولة المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب عن لتخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة، المعاير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشروط **مارشال ليرنر** حتى تكون مجموع مرونة طلب الصادرات أكبر من 1<en+én.

### 7.4 تعزيز مناخ الاستثمار وجودة الصادرات:

إن تميز وجودة الصادرات يعتبر أحد عوامل ولوجها للأسواق الخارجية، كما يلعب مناخ الاستثمار دورا هاما في التأثير على أداء الصادرات من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Production network for export وتعني ربط الشركات المتميزة في بعض الصناعات في إطار عنقود صناعي[38](د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009). وتقديم الدعم لها لتشجيعها على البحث والتطوير والابتكار بغرض تقليص فجوة الأداء التصديري GAP بين ما هو مسطر وما هو منجز فعلا من أهداف (Hakmi, Dahou, & Merrakchi, 2023)[39]، ولضمان إمدادها بالمواد الخام والطاقة، وقصر هذه المزايا على هذه الشركات دون باقي المشروعات، ويتمثل الهدف من إنشاء هذه الشبكات:

- دعم وتأهيل المؤسسات المحلية التي لها قدرات تصديرية لتوجيه فائض منتجاتها خصيصا للتصدير.
- تطوير المنتجات المصدرة، لتواكب التغير في أذواق المستهلكين الدوليين المستهدفين.
- تحسين جودة وكمية صادرات الشركات العاملة في إطار هذه الشبكات.
- نقل الاختراعات حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج، وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بفاعليه.
- التشجيع المعنوي للمنتجين والمصنعين المحليين، كتأسيس الوسام الشرفي للتصدير لأفضل أداء تصديري.

### 8.4 التمويل والائتمان وتأمين الصادرات:

يعد الشرط الأساسي لنجاح إستراتيجية التصدير، وتتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدولة لتنمية صادراتها في ميدان الائتمان والتمويل[40] (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009):

- منح الائتمان للمصدر من خلال تمويله، ليحصل على المقابل بمجرد تقديم مستندات الشحن.
- طرح قروض ميسرة للمصدرين لغرض شراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعقود التصدير.
- طرح قروض طويلة الأجل للتوسع في الصادرات من السلع الرأسمالية والتكنولوجية.

كما يتمثل الهدف الرئيسي لضمان ائتمان الصادرات في تشجيع التصدير والنمو الاقتصادي للبلد وهذا من خلال[41](عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، 2002):

- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير، فعملية البيع إلى الخارج تكن أكثر مخاطرة.
- تمويل العملية التصديرية خاصة لما يكن المورد في مركز لا يسمح له بتمويل صفقاته التجارية.
- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان.
- تحقيق الاستقرار للمؤسسات المصدرة من خلال عملية التأمين لتقليل درجة المخاطرة تجاه الإفلاس.
- توفير شروط أفضل للدفع في الأسواق الدولية.

### 9.4 خدمات النقل ودورها في تنمية الصادرات:

تقدم شبكات النقل بكافة فروعها خدمات مميزة لإيصال المنتج للزبون الأجنبي في الوقت المناسب وفي ظروف حسنة، ومنها: النقل البري، البحري، الجوي[42](شريف علي الصوص، 2011)

## 5. دور الصادرات في التنمية الاقتصادية

تلعب التجارة الخارجية دورا مميزا في التنمية الاقتصادية خاصة بالدول النامية وهذا لعجز الموارد المحلية على التمويل، ويمكننا تلخيص هذه الميزة في ما يلي:

### 1.5 توسيع القاعدة الاقتصادية:

تعمل الجزائر على توسيع القاعدة الاقتصادية وهذا بفضل المجهودات المبذولة من قبل السلطات لتشجيع الاستثمار المنتج فعلا –بدل الوهمي– والتي ترمي من خلالها في إطار الإستراتيجية الوطنية للتصدير إلى تعزيز وجود المنتج المحلي في الأسواق الدولية، من خلال طرح جملة من التسهيلات للولوج للأسواق الخارجية، لاسيما الأوروبية والإفريقية منها. وكما تمثل الأسواق العالمية فرصة لتصريف الفائض الإنتاجي بهدف توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تنمية الصادرات، جلب المزيد من العملات، فتح مجالات للإنتاج المخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي (أسامة صادق شنب، بدون سنة نشر).

### 2.5 توفير رؤوس الأموال:

تسهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية من آلات ومعدات، وكذا المنتجات نصف مصنعة التي تستعمل في إقامة المشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما تسهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول، والذي يتمخض عنه زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية[43](فلح حسن خلف، 2004).

### 3.5 أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني:

تقوم الدول النامية بتصدير عدد محدود من السلع، وتعتمد اعتمادا كبيرا في صادراتها على مواد خام البترول أو المنتجات الزراعية، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذه المنتجات يتميز بالتقلب مقارنة بالطلب على المنتج الصناعي، ونتيجة لهذه العوامل لا تزال تعاني الدول المصدرة للسلع الزراعية والخامات البترولية من تقلب كبير في حصيلتها من العملات الأجنبية، ما إنعكس سلبا على الاستقرار الاقتصادي.

كما تعد تقلبات التجارة الخارجية في مجال الخامات والمنتجات الزراعية محل اهتمام دراسات الدول المنتجة والهيئات المشرفة، حيث وضعت اقتراحات عديدة تهدف إلى الحد من التقلبات كإنشاء صناديق موازنة الأسعار، إبرام اتفاقيات دولية للتحكم في السوق، إلا أن الحل الفعال لهذه التقلبات يكمن في مدى قدرة الدولة المصدرة على تنويع صادراتها وتقليل حدة الاعتماد على تصدير منتج واحد، وإن تنمية الصادرات تعد أحد الأبعاد الإستراتيجية لتنفيذ برنامج الإنعاش[44](د أسامة صادق شنب، بدون سنة النشر).

### 4.5 تدعيم قوة مساومة الدول:

يتبين بوضوح أن شروط التجارة الخارجية وتطويرها تتجه ضد الدول النامية، ولصالح الدول المتقدمة التي تصدر المنتوجات المصنوعة أساسا ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة أهمها:

- زيادة الطلب على المنتجات المصنعة بمعدل أكبر من زيادته على المنتجات الخام والزراعية.
- ضعف مرونة العرض من المنتجات الخام بالمقارنة بعرض المنتجات المصنوعة.
- التطور التكنولوجي الذي تمكنت الدول المتقدمة بفضله أن تنتج سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية[45](أسامة صادق شنب، بدون سنة النشر).

### 5.5 تدعيم النمو الاقتصادي:

إن سياسة تشجيع الصادرات تدعم الإنعاش الاقتصادي المخطط له وتحقق النمو الاقتصادي في الأمد القصير، من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وبالتالي تحسين المستويات المعيشية للأفراد، ما يؤدي إلى تغير سلوكيات المستهلك ويسهم في ظهور أنماط استهلاكية أكثر من تلك السائدة، وأمام هذا التوجه تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهنا تبرز أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في التعامل وبكل حيطة، لأن انكشاف السوق المحلي مع ضعف تنافسية منتجاته يؤدي إلى إغراق السوق المحلية، ما يؤثر سلبا على الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبالتالي يتراجع معدل النمو[46](د فلح حسن خلف، 2004).

## 6. الخاتمة:

ما يلاحظ أن مجموعة الBRICS لها تأثير كبير على النسق الدولي، وهذا من خلال معدلات النمو المحققة مقارنة بالدول المتقدمة خاصة في الجانب الاقتصادي، فنجاح البريكس في تحقيق التوازن الاقتصادي حول العالم يمكن من هز عرش الدولار ليتوقف على نجاحها في إرساء فكرة التبادل التجاري بالعملات المحلية، أما الجانب السياسي فهي تحاول منافسة الهيمنة الأمريكية، لذا فانضمام الجزائر يتطلب منها تحليل دقيق للآثار الاقتصادية والسياسية، وعضويتها في الBRICS مستقبلا ستمنح لها دورا رياديا في مختلف المجالات على الساحة الدولية والقدرة الكبيرة لاستغلال الفرص الجذابة لتعزز تجارتها الخارجية، مواجهة التحديات الدولية الراهنة، العمل المشترك والحوارات الدبلوماسية مع الأعضاء، وهو ما سيعزز تعاونها ويوطد علاقاتها الخارجية لأطول مدة. كما ستستفيد من أسواق جديدة ونقل التكنولوجية بطريقة سلسلة بعد فشلها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبرم سبتمبر2005، دون أن تستفيد الجزائر من نقل التكنولوجية ما أدى لخسارة أكثر من 30 مليار دولار جراء التفكيكات الجمركية.

واليوم بفضل سياسة الرئيس تبون الرشيدة، تسارع الجزائر الزمن لتوفير المعايير اللازمة للانضمام ولو كعضو مراقب في سياق الاندماج في التحالفات الاقتصادية تحسبا لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، تتزامنا مع المجهودات المبذولة للرفع من مستويات الأداء الاقتصادي، لاسيما بعد تحقيق صادرات خارج المحروقات 7ملايير دولار وعائدات المحروقات أكثر من 55مليار دولار، ما حسن نسب النمو التي تجاوز 4.2%، وتحسن احتياطات الصرف إلى 64مليار دولار، ورفع من مستويات الائتمان، لذا تلعب الصادرات الدور المثالي في تمويل التنمية الاقتصادية، تصدير الفائض إلى السوق الخارجي، تخفيف عجز الميزان التجاري، دعم العملة المحلية، إستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وعليه نقول أن الانضمام للبريكس يساعدها على توسيع دائرة علاقاتها التجارية والاقتصادية عالميا ويعزز استقرارها الاقتصادي والسياسي، ما يسهم في وضع حل لكثير من التهديدات الدولية المستجدة، وهو **ما يؤكد نفي فرضية الدراسة**.

## 7. قائمة المراجع:


- **المؤلفات:**

- د عبد المجيد قدي، ***مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط3، 2006).
- رضوان عبد الحميد، وأحمد مطر، ***سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات الإماراتية،*** (الإمارات: وزارة التجارة، 2009).
- شريف علي الصوص، ***التجارة الدولية الأسس والتطبيقات،*** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011).
- عبد الرزاق محمود حامد، ***تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية،*** (مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2006).
- على الموسوي واثق، ***البريكس والإقتصاد العالمي،*** (عمان: دار الأيام ط 1، 2019).
- فلح حسن خلف، ***العلاقات الاقتصادية الدولية،*** (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).
- صليحة قويدري، ***دور المجموعات الإقتصادية في تحقيق الأمن الدولي: دراسة حالة مجموعة brics، doctoral dissertation،*** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2020).
- أم البنين معلم، ***دور تكتل البريكس في النظام الدوليdoctoral dissertation Ub،*** (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2022).
- Gerard Lelarge, ***Economie générale*** (Paris: Edition Dunod, 1993).
- O'neill, j, ***building better global economic brics*** (new york, USA: gs global economics, 2001).

- **المقالات:**

- Eid balbaa, m. E, ***assessing the economic implications of egypt's potential membership in brics: opportunities, challenges, and prospects,*** *epra international journal of environmental economics, commerce and educational management (ecem), 10* (6), 2023, 8-14.
- Hakmi, b., dahou, s., & merrakchi, a. ***Information technology's contribution to non-oil algerian export growth***, *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, 7* (2), 2023, 374-393.

- Setiawan, d., alatas, m. S., & nathaniela, d. A, ***Brics six and the hegemonic stability theory***, *Emerald journal of economics and social sciences , 2 (2), 2023, 115-122.*
- ا. م. د ليلى عاشور حاجم، ***تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا***، *المجلات الاكاديمية العلمية العراقية* political issues، *45 (46) 2016، 01-47.*
- براهيم حاكمي، سليمان دحو، وعبدالحميد مراكشي، ***مساهمة عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية –دراسة حالة الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت Gica***، *مجلة إضافات إقتصادية، 7 (2)، 2023، 545-564.*
- فتيحة صالحي، ***تحديات انهيار أسعار النفط (الأسباب والرهانات) حالة الجزائر للفترة:2000-2019***، *مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، 3 (2)، 2021، 27-46.*
- مصطفى بابكر، ***الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات***. *مجلة جسر التنمية ، العدد 50، 2006، 1-18.*
- براهيم حاكمي، وحفيظة لخضري، ***الآليات المقررة لقمع الممارسات الماسة بحرية المنافسة والأسعار***. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون* ، 7 (3)، 2023، 48-84.


- **مواقع الانترنيت:**


- *BRICS (2015, July 9),* ***Vii Brics Summit Ufa Declaration****, Retrieved 12 29, 2023, from BRICS 2022 China: https://bit.ly/3H2iLOc*
- *BRICS (2021****), Evolution of BRICS****, Retrieved 12 30, 2023, from BRICS India 2021: https://bit.ly/3S03vYx*
- *Ministère du Commerce (2021, 11 15),* ***fonds spécial pour la promotion des exportations ( Fspe )****, Consulté le 12 31, 2023, sur www.commerce.gov.dz: https://bit.ly/3RBaiqa*
- أحمد فؤاد إسراء (22 أوت، 2023)، ***"بريكس 2023، كيف نشأ تحالف دول "بريكس" وما أهدافه ومن المشاركون؟***، تاريخ الاسترداد 28 12، 2023، من اليوم السابع: https://bit.ly/41ES1wS
- أمين زرواطي (30 09، 2022)، ***ما هي مجموعة "بريكس" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟*** تاريخ الاسترداد 30 12، 2023، من :www.france24.com https://bit.ly/41NumKM
- الفقيه عبير (03 01, 2024)، ***الأرجنتين خارج مجموعة البريكس..وهو أقوى قرارات الرئيس المتطرف؟!*** تاريخ الاسترداد 03 01, 2024، من :www.eliktisadiaeloula.dz https://bit.ly/3ROM8Zg

- Admin. (02 01, 2024). ***الأرجنتين خارج مجموعة البريكس*** تاريخ الاسترداد 03 01, 2024، من www.bahrain-ladies.com: https://bit.ly/3TIRx6U
- محدث (28 12، 2022)، ***هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟*** تاريخ الاسترداد 26 12، 2023، من:www.aa.com https://bit.ly/3RCZpEp


## 8. هوامش:

[1] على الموسوي واثق، ***البريكس والإقتصاد العالمي***، (عمان: دار الأيام ط 1، 2019) ص:12.

[2] براهيم حاكمي، سليمان دحو، وعبدالحميد مراكشي، مساهمة عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية –دراسة حالة الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت Gica، مجلة إضافات إقتصادية، 7 (2)، 2023، 545-564)، ص: 556.

[3] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 10–13.

[4] ا. م. د ليلى عاشور حاجم، ***تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا***، *المجلات الاكاديمية العلمية العراقية political issues، 45 (46) 2016، 01-47.* الصفحات: 05-11.

[5] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 09–13.

[6] أحمد فؤاد إسراء (22 أوت، 2023)، ***"بريكس 2023، كيف نشأ تحالف دول "بريكس" وما أهدافه ومن المشاركون؟***، تاريخ الاسترداد 28 12، 2023، من اليوم السابع: https://bit.ly/41ES1wS

[7] الفقيه عبير (03 01, 2024)، ***الأرجنتين خارج مجموعة البريكس..وهو أقوى قرارات الرئيس المتطرف؟!*** تاريخ الاسترداد 03 01, 2024، من :www.eliktisadiaeloula.dz https://bit.ly/3ROM8Zg

[8] *admin* (02 01, 2024). ***الأرجنتين خارج مجموعة البريكس*** تاريخ الاسترداد 03 01, 2024، من www.bahrain-ladies.com: https://bit.ly/3TIRx6U

[9] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 160- 166

[10] Eid balbaa, m. E, ***assessing the economic implications of egypt's potential membership in brics: opportunities, challenges, and prospects***, epra international journal of environmental economics, commerce and educational management (ecem), 10 (6), 2023, pp: 08-10.

[11] صليحة قويدري، ***دور المجموعات الإقتصادية في تحقيق الأمن الدولي: دراسة حالة مجموعة brics***، (الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر3، 2020)، صفحة: 226.

[12] أم البنين معلم، ***دور تكتل البريكس في النظام الدولي***، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2022)، الصفحات:77-87.

[13] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 69-78.

[14]Setiawan, d., alatas, m. S., & nathaniela, d. A, ***Brics six and the hegemonic stability theory***, *Emerald journal of economics and social sciences , 2 (2), 2023*, pp:116-119.

[15] صليحة قويدري، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 225-226.

[16] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 12.

[17]BRICS (2015, July 9), ***Vii Brics Summit Ufa Declaration***, *Retrieved 12 29, 2023,* from BRICS 2022 China*: https://bit.ly/3H2iLOc*.

[18] أمين زرواطي (30 09، 2022)، ***ما هي مجموعة "بريكس" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟*** تاريخ الاسترداد 30 12، 2023، من www.france24.com: *https://bit.ly/41NumKM*

[19]BRICS (2021), ***Evolution of BRICS***, Retrieved 12 30, 2023, from BRICS India 2021: *https://bit.ly/3S03vYx*

[20] أمين زرواطي،***نفس الرابط السابق.***

[21]Hakmi, b., dahou, s., & merrakchi, a. ***Information technology's contribution to non-oil algerian export growth***, المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, *7*(2), 2023, p:386.

[22] براهيم حاكمي، سليمان دحو، وعبدالحميد مراكشي، ***مساهمة عناصر المزيج التسويقي الإلكتروني في زيادة حجم المبيعات الدولية –دراسة حالة الفروع الغربية للمجمع الصناعي للإسمنت Gica***، مجلة إضافات إقتصادية، 7 (2)، 2023، صفحة: 556.

[23]محدث (28 12، 2022)، ***هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟*** تاريخ الاسترداد 26 12، 2023، من:https://www.aa.com *https://bit.ly/3RCZpEp*

[24] على الموسوي واثق، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 54.

[25]فتيحة صالحي، **تحديات انهيار أسعار النفط (الأسباب والرهانات) حالة الجزائر للفترة:2000-2019**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، 3 (2)، 2021، الصفحات: 32-33.

[26] محدث، 2022، ***نفس الرابط السابق.***

[27]BRICS, 2014, ***same as the previous link***.

[28]O'Neill, ***op cit***, pp: 04-10

[29] محمود حامد، ***نفس المرجع***، صفحة: 34

[30]حاكمي و لخضري، **الآليات المقررة لقمع الممارسات الماسة بحرية المنافسة والأسعار**، 2023، صفحة:35.

[31] Ministère du Commerce (2021, 11 15), ***fonds spécial pour la promotion des exportations (Fspe)***, Consulté le 12 31, 2023, sur www.commerce.gov.dz: https://bit.ly/3RBaiqa

[32]بابكر مصطفى، ***مرجع سبق ذكره***، ص:05.

[33]مولاي عبدالقادر، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات:23-29.

[34]بابكر مصطفى، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 06.

[35]عبد الحميد و مطر، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 04-06.

[36]Gerard Lelarge, ***op cit***, pp 141-143.

[37] د عبد المجيد قدي، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 134.

[38] عبد الحميد و مطر، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة:07.

39Hakmi, Dahou, & Merrakchi, ***op cit***, pp:375-379.

[40]عبد الحميد و مطر، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة:03.

[41]عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 4-7.

[42]شريف علي الصوص، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 238.

[43]فلح حسن خلف، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 353-358.

[44]د أسامة صادق شنب، ***مرجع سبق ذكره***، صفحة: 13.

[45]فلح حسن خلف، ***مرجع سبق ذكره***، الصفحات: 353- 358.